

القياس عند ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) في كتابه (الملخص في ضبط قوانين العربية)

د.آمنة محمد حيدر
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

الملخص

يُعدُّ كتاب الملخص في ضبط قوانين العربية من أهم كتب النحو الأندلسية الذي كان صداتها واضحاً جلياً بين أمات الكتب اللغوية في القرن السابع الهجري؛ لما اتسم به من طابع تعليمي وأسلوب سهل ومبسط خدمةً لكل من يرغب في النهل من النحو العربي، ويُظهر لنا ابن أبي الربيع تلك الغاية من خلال ما انتهجه في كتابه (الملخص) على وفق المقايس البصرية، إذ كان في كتابه قياسياً من الطراز الأول ، ويتبين ذلك فيما عالج فيه من أقىسةٍ وما انتهج فيه من طرائق التعبير عنه وما له من تبعات متعلقة كل التعلق فيه وهي (الصلة والتعليل والعامل) ، وما أورده في إطار كل منها خدمةً لمادة الدراسة التي بين يديه، مبدياً عنها بعياراتٍ ومظاهر موزعة في طيات كتابه. وقد وفق فيه في تحاشي العلل المنطقية التي تجعل هذا العلم مادة جدلية بعيدةً عن روح اللغة وللالتها الفطرية؛ ولهذا احتفى العلماء والدارسون بـ(الملخص) ليس على نطاق المغرب العربي فحسب بل شمل ذلك المشرق أيضاً .

إن الباحث إلى التعرج في هذا البحث هو لما كان ابن أبي الربيع كغيره من علماء الأندلس كثير الانجاز ترَّ الإبداع والعلمية لكنه في منجزه هذا -كتابه الملخص- قد غَيَّبَ عَنْ قِصْدٍ أو غير قصد على الرغم من كثرة المعلومات وتنوع المصادر والرجوع إلى المنسج المشرقي، لذا جاء البحث مُعَرَّفًا به وبمنجزه هذا بما خصَّ القياس فيه لما احتله هذا الأصل من أصول النحو إلى تقاوٍ في النسب بين من أخذ به ومن لم يأخذ .

The measurement of Ibn Abi al-Rabee (688 AH) in his book (Abstract in the regulation of Arabic laws)

Dr. Amna Mohamed Haidar

Ghaida Haidar Ali

University of Baghdad - College of Education for Women

Abstract

The book of the summary in the control of the laws of Arabic is one of the most important books of Andalusian grammar, the resonance of which is clearly evident among the mother of the language books in the seventh century AH because of the character of the educational style easy and simplified service for anyone who wants the Nile Arabic grammar, that end through what is pursued in his book (Summary) on according to visual standards, as was Ibn Abi Al-Rabeea of first- type, and illustrated in which he addressed the analogies, and he followed the modalities expressed and its consequences relating to each attachment in which a (illness and reasoning factor) And what he said in the framework of each service for the study material in his hands, expressing her terms and manifestations present over the folds of his book. In this way, the scholars and scholars celebrated (not only the Maghreb), but also the Mashreq.

The reason for the zigzag in this research is because Ibn Abi Al-Rabee, like other Andalusian scientists, is a great achievement of creativity and science, but in his achievement this book, the summary, has been absent intentionally or unintentionally, despite the abundance of information and the diversity of sources and reference to the Oriental achievement. The research came to be known as the result of this measurement, since it was derived from the origin of the grammar to the difference in proportions between those who took it and who did not take.

المقدمة

الحمد لله الذي نَزَّل القرآن بلسان عربي مبين وتكلف بحفظه ، فحفظ لغة العرب إلى يوم الدين . والصلة والسلام على حبيب رب العالمين ، وسيد المرسلين ، وبذرة الانبياء اجمعين محمد صلى الله عليه وآلـه الطيبين الطاهرين أما بعد ...

إن الشروع في اللجوء إلى أدلة النحو وأصوله هو البحث عن سبيل ينفذ لغة القرآن الصافية النقية من كل لحن، أو ما يعكر صفو سهولتها وبساطتها على السنة متكلميها، ولم تتوقف الجهود اللغوية بالنقط والإعجم، بل تجاوزت ذلك ووصلت إلى إقرار علم ناضج في مفاهيمه ومتناهجه وقواعديه، بدأ باستقراء كلام العرب، ثم ملاحظته وبعد ذلك الوصول إلى قاعدة عامة تخضع لها اللغة العربية. متنبئاً بها المسار إلى ظهور فلسفة النحو .

ومن تلك الأصول كان القياس ذلك أنه يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع والرواية إذ إنه يعني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب وباستطاعته أن يصوغ من الألفاظ والعبارات التي لم ترد في المنقول أذ به وفيه تظهر عقريبة نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاد إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم فهو من أهم الطرق في تنمية الألفاظ، لأنه وثيق الصلة بالوسائل الرامية إلى أغواء اللغة، أمّا ما سواه من الوسائل الأخرى كالاشتقاق والنحو ... فما هن إلا تطبيق له . ولذلك نجد النحو العربي لا يستغني عنه ولا يكاد مؤلف يخلو منه في اللجوء لسن القوانين اللغوية، ومن بين تلك المؤلفات كان (الملخص في ضبط قوانين العربية) .

القياس لغة : التقدير (فاس الشيء بالشيء) : قدرة على مثاله^(١)

اصطلاحاً : ((حل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))^(٢)

أو ((حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)).^(٣)

فهو الطريقة الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستبطاط حكم لغوي أو نحوي من إستقراء كلام العرب.^(٤)

إذ مر القياس النحوي بمراحل وتطور حتى وصل إلى صورته التي يستقر عليها أخيراً في كتب الأصول والنحو، إذ كان الخليل وسيبوه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي، التي تنتهي بنهاية القرن الثاني للهجرة، والذي سمي بالقياس فيه بالقياس الطبيعي الذي لا تسسيطر عليه الفلسفة والمنطق.^(٥)

والذي يظهر من القياس أن له مدلولين يختلفان كل الإختلاف، أحدهما: يرتکز على مدى اطراد الظاهرة اللغوية في النصوص، وإعتبار ما يطرد من هذه القواعد ينبغي الإن Zimmerman به، وتقويم ما يشد من نصوص اللغة ورفضه الآخر بالظواهر الشاذة.

والآخر: هو عملية شكلية يتم فيها حمل فرع على أصل، لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق ما الحق به^(٦) و((المتبع لمذاهب النحاة في القياس منذ نشائه، يجد أن المفهوم الأول هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه))^(٧)

إن أول من أخذ ببدأ القياس هم البصريون ليسبقوهم الكوفيين في هذا المجال فكانوا يقيسون على الشائع ويضعون قواعدهم وما خرج عن ذلك قاموا بتلويه. أما الكوفيون فكانوا يتسعون في القياس ولم يشترطوا الكثرة، بل قاسوا على القليل والشاذ.^(٨)

وعلى هذين المذهبين نجد اختلاف الآراء بين اللغويين فيمن ناصر المذهب البصري في أقيساته والمذهب الكوفي^(٩)، وإن كان الظن أن المذهب الكوفي بأقيساته فيه شيء من التعسف إذ إن الغاية من السماع في الدراسات اللغوية ماهي إلا ضبط اللغة وتقويمها، أما القياس على القليل أو الشاذ فهذا ما يؤدي بها إلى الانحراف عن اللسان العربي الفصيح. ويبدو تأثر ابن أبي الربيع بالقياس واضحًا في كتابه ولا أغالى إذا قلت إنه كان صاحب قياس واحتفى به كثيراً لنزعته البصرية - وإن كان حيادي في الشحิง النادر- يتضح ذلك فيما انتهت ل نفسه من طرائق التعبير عن القياس كتقريره لقاعدة أو ردة على بعض النحويين لمخالفتهم بعض الأصول التي قامت على القياس، أو إنّه يوجه به الشاهد على مقتضى قاعدة القياس. وهي على النحو الآتي:

١- يعبر عنه بأنه القياس: كما في قوله ((فإن سميت مؤنثاً واحد من فعل فإن أهل الحجاز سيتركونه مبنياً...، وإنما بنو تميم ففصحاؤهم يجرؤونه على القياس فيعرفونه ولا يصرفونه؛ لأنّه قد زال عن موضع البناء))^(١٠)

٢- ومن منهجه في القياس أنه يقيس على النظير، من ذلك قوله: ((الحاقد الضمير رب: حكي ربئه رجلًا عالماً وإنما دخلت رب على هذا الضمير لأنّه لم يقصد قصده، وإنما أضمر على شريطة التفسير كما أضمر في نعم رجلًا زيدًا. والمراد بذلك التعظيم))^(١١)

وقوله: ((واما إن النافية، فمن النحويين من أعلمها عمل (ما) في لغه أهل الحجاز، فأجاز إن زيد قائماً بالقياس على مازيد قائماً، وشبه (إن) بليس، كما شبه (ما) بليس))^(١٢).

٣- وقد يعبر عنه بعبارات أو إشارات توحّي بالقياس: من ذلك قوله: ((و فعل التعجب يكون من فعل، قالوا: ما أَعْدَه، ويكون من فعل: ما أَعْلَمُه ويكون من فعل نحو: مأْظُرَفَه ويكون من فعل قالوا: ما أُعْطِه للدرارِم وما أَوْلَه للمعروف))^(١٣)

وظاهر كلام وسيبوه أنه قياس في أفعال؛ لأنّه كثير ((وبناؤه أبداً من فعل و فعل وأفعال وهذا لأنّهم لم يريدوا أن يتصرّف فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه))^(١٤).

ومن قوله أيضاً: ((اضبط هذا كله تصب إن شاء الله))^(١٥)، ((وهذا عندي هو الصحيح))^(١٦).

٤- إنَّ ابن أبي الريْبِعَ كَمَا هُوَ حَالٌ لِبَصَرِيْنَ يَرْفُضُ الْقِيَاسَ عَلَى الشَّاذِ. يَظْهَرُ ذَلِكُ فِي قَوْلِهِ: ((مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ الْاَحَدُ
الْعَشَرُ دَرْهَمًا وَحْكَى الْكَسَائِيُّ: الْاَحَدُعَشَرُ الدَّرْهَمُ وَهَذِهِ كُلُّهَا لغَاتٌ مَرْغُوبٌ عَنْهَا لَخْرُوجُهَا عَنِ الْقِيَاسِ وَقَلَّةٌ
الْمُسْتَعْلِمِينَ لَهَا))^(١٧)

وقوله في المصدر المقدر من (أنْ والفعل) لا يجوز أنْ يُحذف ويبقى معموله. كما في:
من لُد شولاً فإلى إتلانها

((التقدير: من لد كونها شولاً فمحذوف كونها آلًا تراه منصوباً .. وهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه))^(١٨).

٥- عند مجيء نصوص أو مفردات جاءت على غير القياس يتبه على ذلك كما جاء في من اعتبر أنَّ (رُبَّ) اسم بمنزلة (كم) وهذا غير صحيح لدخول حرف الجر على كم كقوله: (كم رجل أفضل منك) وهذا ما دلَّ على إسميتها، ثم يقول (ولا يوجد في (رُبَّ) من هذا الشيء فيجب أن يقال إنَّها حرف ولا يبعد أن تُستعمل اسمًا كم في قليل من الكلام لكن المُستعمل ما ذكرته، وهو الصحيح فيها إن شاء الله))^(١٩)

إنَّ منهج ابن أبي الربيع في القياس كان واضحاً جلياً، بما كان يظهره في مواضع كثيرة ومختلفة، إذ لم تخُلُّ - في الأغلب - صفحة من صفحات كتابه من الاشارة بوجوب القياس، كما أسلفنا.

ما أثبتت بصرتي لهذا المفهوم، وإن عَّبَ في بعض الأحيان على السماع عند الضرورة، لأنَّه قد يُظهر نزعته تلك فيما يعرِّجُ إليه من الاتساع في مسائل قد لا يجدُ لها مدخلاً في القياس، وهي لا تبتعد كثيراً عن دائرة القياس، ولا تعدُّ مستنداً من السماع من ذلك قوله في باب الاشتغال:

(وَتُقَولُ أَيْوَمُ الْجَمْعَةِ جَلَسْتُ فِيهِ؟ لَأَنَّ يَوْمَ الْجَمْعَةِ مَفْعُولٌ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ إِذَا أَضْمَرَ عَادَ إِلَيْهِ حِرْفُ الْجَرِّ، وَيُجَوزُ أَنْ يُنْتَصِبَ يَوْمُ الْجَمْعَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ) (٢٠).

ونجده يوضح معنى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعقباً على الموقع الإعرابي لما تضمنه الحديث. إذ جاء: (الحمد لله تملا الميزان وبسخان الله والحمد لله تملا أو تملأ ما بين السموات والأرض)، وليس الحمد لله هنا جملة من جهة المعنى، وإن كانت جملة من جهة اللفظ لأنَّه ليس المقصود هنا التسبيح، إنما المقصود الإخبارُ عن هذا اللفظ بما فيه من التوابل، فمتنى وجدت جملة وقعت موقع المبتدأ فأعلم أنَّه يشير خبراً على جهة الاتساع، وحينئذ وقعت الجملة موقعة^(٢١)

وَمَا جَاءَ فِي بَابِ ((كَانَ وَأَخْوَاتِهِ)), يُذَكِّرُ الْحُكْمَ فِي مَحْيَيِّ الْمَعْرِفَتَيْنِ أَوِ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ فِي أَيِّهِمَا يَكُونُ اسْمًا وَأَيِّهِمَا خَبَرًا، ثُمَّ يَعْقِبُ قَائِلًا: ((فَإِنْ كَانَ مَعَكَ نَكْرَتَانَ فَأُقْمِمَ أَيِّهِمَا شَيْئًا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ فَانِدَةً)) نَحْوَ: مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْكَ أَرْدَتْ أَنْ تَخْبِرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي مَثْلِ حَالِكَ، وَإِنْ قَمْتَ مِثْكَ فَكَذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا يَجُوزُ الرُّفعُ فِي مَثْكَ فَتَقُولُ: مَا كَانَ مِثْكَ أَحَدًا، لَأَنَّكَ تَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ لَهُ مُمَاثِلًا وَنَفَيْتَ عَنِ الْمَمَاثِلِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَحَدِينَ وَهَذَا مُحَالٌ لَأَنَّهُ لَا يَمَاثِلُ شَخْصًا إِلَّا وَالشَّخْصُ مِنَ الْأَحَدِينَ. فَإِنْ اتَّسَعَ وَجَعَلَتْ مُمَاثِلَةً مِنْ غَيْرِ الْأَحَدِينَ جَازَ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ مَا قُتِلَ هَذَا أَحَدًا، وَيَجْرِي هَذَا فِي الْإِتْسَاعِ مَحْمَدًا، قَوْلَهُ تَعَالَى: ((مَا هَذَا شَيْءٌ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)) (٢٣) (٢٤)

وقد بيّن في (أنَّ) المحففة محبّتها نافية، إذ قال: ((أَكْثَرُ مَا تَوَجَّدُ مَعِ الْإِلَيْحَابِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ))^(٤٢). وقد تأتي بغير إلا. قال الله عز وجل: ((وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسِكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ))^(٤٣) والمعنى والله اعلم ما يُمسكُهُمَا أحَدٌ من بعده، ووضع الماضي موضع المضارع. قوله سبحانه: ((لَوْ أَرَنَا أَنْ تَنْخَذْ لَهُمَا لَا تَنْخَذْهُمَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعْلَمْ))^(٤٤) وقال تعالى: ((إِنَّ عِذْنَكُمْ مَنْ سُلْطَانٌ لَهُمَا))^(٤٥)

وَيُذَكِّرُ أَيْضًا: (وَقَدْ تَأْتِي التَّنْشِيَّةُ فِي الْفَطْحِ وَالْمَرَادُ أَكْثَرُ مِنْ ثَنَيْنِ قَالُوا: لَبِيكَ وَسَعْيَكَ، وَمَنْ هَذَا قَوْلُهُ: سُبْحَانَهُ: (١٩٧) ارْجِعُ الْبَصَرَ كَرَّيْنِ))^(٢٩)، الْمَعْنَى كَرَّةٌ بَعْدَ كَرَّةٍ، وَكَذَلِكَ لَبِيكَ، الْمَعْنَى: إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ وَلِيُسَ الْمَرَادُ مَرَيْنِ خَاصَّةً^(٣٠)) . وَمِنْ هَذِينِ النَّصَيْنِ يَكْشِفُ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ اِنْسَاعٍ فِيمَا أُورِدَهُ مِنْ مَعْنَى.

ويُظهر في باب المفعول به فضلاً بيّن فيه الفعل بالنظر إلى التَّعْدِي على أقسام ، فمنها ما يكون متعدياً تارة بحرف الجر، وتارة بنفسه فيقول: ((أَنْ يَكُونُ الْأَصْلُ حِرْفُ الْجَرِ، ثُمَّ أَسْقَطَ إِسْمَاعِيلَ فَانْتَصَبَ الْإِسْمُ نَحْوَ: شَكَرْتُ لِزِيدٍ وشَكَرْتُ زِيداً وذلك أنَّ الفعل يطلبه بحرف إضافة طلب الفضلات، فال فعل يطلبه بالتنصي، وحرف الإضافة يطلبه بالخفض، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل))^(١١).

أما في باب التمييز فنجد يقول: ((وهو الذي إنتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفهول به لا يكون إلا في الفاعل ويكون العامل فيه فعلًا وصفةً، فمثلاً الفعل تَقْفَأْ زِيدٌ شَحْمًا، والأصل تَقْفَأْ شَحْمٌ زِيدٌ، ثم أُسند تَقْفَأْ إلى زِيدٍ إتساعاً فقيل: تَقْفَأْ زِيدٌ..... ولا يقدّم التمييز على عامله وإن كان فعلًا لأنّه أشّع فيه فكر هو الاتساع بعد الاتساع، وأنّه فاعل في الحقيقة والفاعل لا ينتمي ولأنه لم يُسمّى... ومدع ذلك تَقْدَم في الشعر ما قياسه لأنّه ينتمي للضرورة))^(٣٢)^(٣٣)

وَمَا تَوْقَفَ عَنْهُ أَبْنَى ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْاِتْسَاعِ (لَا) النَّافِيَةَ بِقَوْلِهِ: ((أَنْ تَكُونَ جَوَابَ الْقَسْمِ فَنَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعُلُ،
وَيَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ خَاصَّةً). قَالَ اللَّهُ سَيِّدُنَا وَرَبُّنَا: (تَالَّهُ فَقَاتَلَنَا نَذَرْكُرُ يُوسُفَ) ^(٤). وَلَا تَجِدُ حَرْفَ نَفْيٍ

يُحذف في السعة غير لا في القسم) (٣٥) .
وقوله أيضاً: ((لا يوجد اسم ظاهر على حرفي واحد فدل على أن أصل الكاف الحرفية واستعمالها إسماً إتساعاً لما فهم منها
ما فهم من مثل)) (٣٦)

نخلص مما تقدّم أنَّ القياس لدى ابن أبي الربيع كان له تبعات متعلقة كلَّ التعلق، فـ((القياس لا يجوز إلَّا على علة ولا يجوز أن يقاس إلَّا على معلوم وهو أن يُرد حكم المسكوت عنه إلى المنطوق به لعله تجمع بينهما...)).^(٣٧)

والعلة أو التعليل أحد اركان القياس اعتمد ابن أبي الربيع في (ملخصه) وفيما يأتي بيان ذلك:
أولاً: العلة والتعليق:-

التعليق لغة: مصدر للفعل (علّ)، يقال: ((العلة أي السبب، فهذا علة لهذا أي سبب))^(٣٨)، ويقال: ((هذه علتة، أي سببه))^(٣٩).

واصطلاحاً: ((وهي المطردة المنكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها: كما تقول: الإسكار في الخمر علة التحرير...))^(٤٠)، و ((هي اسم العارض يتغير به وصف المحمى بمحلوله، لا عن اختيار، ولهذا سُمي المرض علة))^(٤١). أو ((قسِرُ الظاهر النحوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))^(٤٢) وهي أيضاً ((الوصف الذي يكون مظهراً وجه الحكمة في اتخاذ الحكم... الامر الذي يزعزع النحويون أنَّ العرب لاحظته حيث اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة))^(٤٣).

إنَّ العرب القدماء، قبل ظهور اللحن في اللغة العربية كانوا لا يعرفون معنى العلة؛ لأنَّ ((الذين أحدثُ عنهم المادة اللغوية يدركون قوله اللغة على الفطرة والسلبية، فمنهم قيل له أتَهم إسرائيل؟ (الهمزة) فقال: إني إذا لرجل سوء... وأخر قال (نبي) فقيل له لم ينصب النبي؟ فأجاب: ما نصبه... وأخر فريء قوله تعالى: "وَحَمْلَنَا عَلَى ذَاتِ الْوَاحِدِ وَدَسَرْ تجربِي بِأُعْيِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كَفِراً فَقَرِئَتْ (كفر) بفتح الكاف (كفر) فقال لا يكون، وعندهما قرئت بالضم وكسر الفاء قال: يكون))^(٤٤).

وقد كان الخليل الغالية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة^(٤٥)، إذا أثبت هذا القصد في ((إنَّ العرب نطقوا على سجيتها وطبعها، وعرفت موقع كلامها، وقام في عقولها علة وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعلت بما عندي أنه علة لما علته منه. فإنَّ أكُنْ أصبتُ العلة فهو الذي التمسْتُ، وإنَّ يكنْ هناك على غير ما ذكرتُ، فالذي ذكرته محتمل أنه علة فهو الذي التمسْت، وإنَّ يكنْ هناك علة غير ما ذكرت بالمعلوم فليأتِ بها))^(٤٦). وإنَّ العرب وإنَّ كانوا يتكلمون لغتهم سليةً وطبعاً إلا أنَّهم يعون موقع كلامهم، وتقوم في عقولهم علة ((فالذي قام في نفوسِ العرب سليةً وملكةً، والذي جاء به النحاة تجربةً وصنعةً))^(٤٧).

وظاهر القول فيما سبق أنَّ الحديث عن العلة قد اقترب بأوائل النحاة وبواحدة عندهم^(٤٨)، وأنَّ الإهتمام بها مع ظهور الباوكيـر الأولى للحركة النحوية واللغوية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني للهجرة^(٤٩). إذ كانت خالية من الصنعة الفلسفية، وجاء أكثرُها مرتكزاً على حمل النظير على نظيره^(٥٠).

ومثلاً كان للعلة مدارُ اهتمام لدى الدارسين في القرن الثالث وما تلاه، فإنَّ علماء القرن الرابع قد اهتموا بها أياً ما اهتمام، لأنَّ استبطاط العلل هو مجلَّ الذكاء، ومناطِ البراعة. وقد ارتبط التعليل بالثقافة المنطقية، وظهر مصطلح (علة العلة) وهو ما نجده عند الفلاسفة^(٥١).

وقد ازداد اهتمام النحاة بها في القرنين السادس والسابع الهجريين بصورة خاصة، إذ غدت الأساس الذي استقرَّ عليه المفاهيم النحوية فيما بعد. كما استقرَ التعليل النحوي على المستوى النظري والتطبيقي^(٥٢).
((والملحوظ على أغلب العلل النحوية في القرنين السادس والثامن الهجريين أنها علل تعليمية، وقلما جاءت العلل الجدلية نظراً للبعد الزمني عن عصور السلية الذي أحدث هوةً كبيرةً في الدرس اللغوي))^(٥٣).

إنَّ اهتمام النحويـين - على اختلاف مذاهبـهم - قد بلغ بهم حدًا إلى أنَّ يُفردوا كتاباً مستقلةً في العلل، ومن هؤلاء قطرب بن المستبر (٢٠٦هـ)، وكتابه (العل في النحو)، والمازاني (٢٣٠هـ) في كتابه (عل النحو). وهم من الكتب المفقودة-. وأبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) له (الايضاح في علل النحو)- الذي يُعدُّ أول كتاب يفرد للعلة وصلينا^(٥٤)-. وابو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (٣٨١هـ). وغيرهم من حملت مؤلفاتهم مباحث في علل النحو، ما بين مؤيدٍ كإبن جني (٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص، ومعارضٍ كما هو ابن مضاء (٥٩٢هـ) في كتابه (الرَّدُّ على النحاة)، وبين من إنْتَخذ موقفاً وسطاً كأبي علي الفارسي (٥٣٧هـ). إذ انكر المبالغة والاسراف فيه. على الرغم من ولعه واهتمامه بالتعليق-. الذي بلغ الحد عند بعض النحويـين: لإمتزاجها بالمنطق وطابعه الفلسفـي، حتى غدا بعضها مُستكراً بفرضه العقل ولا يكاد يسيغـه. أما السيوطي (٩١١هـ) فتجده من فصلـوا القول في بيان شروطها وحالاتها ومسالكها وقادحـها كما في كتابة (الاقتراح)^(٥٥). وقد سُيـقَ إلى هذا الصـنيع، فهذا ابن السراج (٥٣٦هـ)، أول من صنـفَ العـلة إلى أنـواع مـحددة، فجعلـها على ضـربـين: ضـربـ منها هو المؤدي إلى كلامـ العرب، وضرـبـ آخر يُسمـى (علـة العـلة)، ثم جاء بـعده الزـجاجـي فجعلـها على ثلاثة أـقسامـ (٥٦). وهي:

١. العـلة التعليمـية: وهي التي يتوصلـ بها إلى تعلمـ كلامـ العرب، مما لم نـسمـعـ وإنـما قـسـناـ على نـظـيرـه. وهذا النوعـ من العـلل يقومـ على صوغـ نـمـطـ غير مـسـمـوعـ على نـمـطـ مـسـمـوعـ.

٢. العـلة الـقياسـية: وهي التي كانـ الحـكمـ فيها نـاجـماـ عن قـيـاسـ شيءـ على شيءـ، كـقولـنا: لـمـ تـصـبـ (زيدـ) في إـنـ زـيدـاـ قـائـمـ؟ فـيـقالـ: (إنـ وـاـخـوـاتـهـ) ضـارـعـتـ الفـعـلـ المـتـعـدـيـ إلىـ المـفـعـولـ فـحـمـلـتـ عـلـيـهـ، فـأـعـمـلـتـ إـعـمالـهـ.

٣. العـلة الجـدلـيةـ النـظـريـةـ: أو ما تـسـمىـ العـللـ الـأـوـاـلـ، وـالـثـانـيـ: وـالـثـالـثـ. كـماـ تـقـولـ: مـنـ أـيـنـ شـابـهـتـ (إنـ) وـأـخـوـاتـهـ الـأـفـعـالـ؟ وـيـأـيـ الـأـفـعـالـ شـبـهـوـهـ؟ ((وـهـيـ، مـسـتـغـنـيـ عـنـهـ، وـلـاـ تـقـيـدـنـاـ أـلـاـ أـنـ أـمـةـ الـعـربـ حـكـيـمـةـ، وـذـلـكـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـاضـعـ))^(٥٧).

وـماـ يـهـمـنـاـ فـيـماـ تـقـدـمـ، هوـ مـوـقـفـ ابنـ اـبـيـ الرـبـيعـ مـنـ الـعـلـةـ. إـذـ أـخـذـ بـمـبـداـ الـتـعـلـيلـ بـوـصـفـهـ أـصـلـاـ مـنـ أـصـوـلـ النـحـوـ فـيـ كتابـهـ، فـكـانـ مـكـثـراـ لـلـتـعـلـيلـ وـإـرـادـهـ لـلـعـلـلـ عـلـىـ سـنـنـ مـنـ سـبـقـهـ مـنـ النـحـويـينـ.

والذي يظهر في علّة أنها من العلل القياسية ، والتعليمية – وهذا في القليل النادر - لما أورده من السماع . أما العلل الجدلية – وإن لم تخل منها مؤلفاته الأخرى^(٨) – فكانت بعيدة كل البعد عن منهج كتابه (الملاخص) ، ولعل هذا لصيغة الكتاب التعليمية التي تدعى – كما أسلفنا في منهجه – إلى تيسير النحو وتبسيطه ، وعدم الجنوح إلى القول بطل غير تعليمية و صيغتها الفلسفية

أما مدلولات العلة لدى ابن أبي الربيع فقد وردت بصيغة ولفظ دالة عليها ، من ذلك ما صرّح به بلفظ العلة أحياناً من ذلك قوله : " وقد بيّنَت ذلك لعَلَّهُ" (٥٩) لما سُبِّق له من قول : (ولا تقول : يا العباس ولا أيها العباس لأنَّ أياً لا تدخل على الاعلام ولا يجوز الجمع بين الألف واللام ويا ، وقلوا يا الله لاماً لم يمكن دخول أي ، ولا هذا لأنَّه علمٌ ولا يمكن اسقاط الألف واللام لأنَّهما لازمان ، وقطعت العلة قوانين كانت ، الصلة ، أمراً ، خ ، ع ، ما قاتبه أنَّ لا يدخل ، الألف ، واللام) (٦٠)

وقد يصرّح بذكر العلة بلفظ آخر كأن يقول: (لأن^(١)) ، (لاته^(٢)) ، أو يستعمل (لام التعليل)^(٣) ، أو يذكرها بصيغة المفعول لأجله (طلباً^(٤)) ، اتباعاً^(٥) ، اكتفاء^(٦) ..

ومن العلل التي ورد ذكرُها في (الملخص) لابن أبي الربيع مرتبةً على وفق حروف الهجاء :
 ١- علة الابدال : من ذلك ما ذكره في الحروف الموصلة للقسم ومنها الواو ، قوله : ((وقال عز من قائل: والشمس وضحاها))^(٦٧) . وذلك كثير والأصل الباء وأبىلت منها الواو ؛ لأن الواو من الشفتين والباء كذلك ، وفتحت ؛ لأن الفتح كان الأصل في الباء ؛ لأنها حرف واحد لكنها كثيرة للازمتها الجر ، فلما أبىلت من الباء الواو حركت الواو بالفتح لزوال موجب الانتقال من الفتح إلى الكسر في الباء))^(٦٨) .

٢- علة الاتباع : ((ونقول : هل ضرب زيد عمرأً ، وهل ضرب عمرأً زيدً ، ولا نقول: هل عمرأً ضرب زيدً ، لأنَّ هنَّ لا يليها إلَّا الفعل ، ولا يليها غيره ، اذا كان الفعل موجوداً في الجملة ، وكذلك جميع أدوات الاستفهام إلَّا الهمزة لأنَّها أُم الباب))^(٦٩).

٣٠- علة الاختصار: ومثال ذلك مجيء المبتدأ نكرة في أحد الموضع وهي الحصر: (قوله سبحانه: إِنَّهُ هُوَ يَبْدِيُ وَيُعَيِّدُ) أي ما يبدي ويعد إلا هو، هذا هو الاصل، ثم قدم فقيل هو ببدي ويعيد على ذلك المعنى، وتتفعل هذا العرب طلياً للاختصار، ويؤخذ هذا أيضاً في الفضلات قوله سبحانه: (إِيَّاكَ نَعْدُ وَإِيَّاكَ نَسْعَى) (١٧٢).

٤- علة الاختصاص : يظهر ذلك في قوله))(وتقول : اللهم اغفر لنا أيّها العصابة فدخلت ايّ هذه هنا وهي لا تدخل إلا في النساء ، لأنك في البابين تخص وجعلت بقولك أيّها العصابة ... على جهة التوكيد))^(٢٣).

علة الاختلاف : يبيّن هذه العلة فيما ذكره من باب التوكيد قوله : ((لا تقول: جاعني زيد نفْسَهُ وعَيْنَهُ لِأَنَّ مسايقَهَا واحدٌ فِي قَصْبِي أَنْ يَكُونَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ فَصَارَ ذَلِكَ أَشَدُ مِنَ الْاِتْقَافِ فِي الْفَظِّ ، وَلَا يُعَطِّفُ الشَّيْءَ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا مَعَ اخْتِلَافِ الْفَظِّ ... إِمَّا عَطْفُ كُلِّ عَلَى النَّفْسِ فَلَا يَصْحُ لِاخْتِلَافِهِما ، لِأَنَّ النَّفْسَ لِإثْبَاتِ الْحَقِيقَةِ ، وَكُلُّ لِلْاحْتَاطَةِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الشَّيْءِ يَتَنَزَّلُ مِنْ لَأْنَهُ))^(٧٤)

٦. **علة الارتباط وعدم التكرار:** قولهنا يطيرُ النبَاب فـيغضِبُ زيدٍ، فإنْ كانت الثانية معطوفة على الأولى (بالفاء) وكان فيها معنى السبب فلا يشترط تكرار الاسم؛ لأنَّ الجملتين قد صارتتا جملة واحدة ((الارتباطهما بالفاء ارتباط الشرط بالجزاء، فيكون المعنى إنْ يطر النبَاب فـيغضِبُ زيدٍ، وكما يخبر عن النبَاب وعن زيد هنا يجوز أن يخبر عنهما في ذلك))^(٧٥)

٧- علة الثقل: وجاءت في أحد وجوه المنادى المضاد إضافة المتكلم إلى نفسه، في قوله : ((قلب الياء الفاء بعد فتح ما قبلها استثنالاً للباء بعد كسره ، قال الله عزّ وجلّ : ((يا أسفـي))^(٧٦) ، ((يا حسـرـتـا))^(٧٧) ، وهذا لا يكون إلا في النداء ؛ لأنـه موضع تغـيـبـي))^(٧٨)

عَلَةِ الْأَصْلِ: مِنْ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ فِي جَمِيعِ الْمَؤْنَثِ السَّالِمِ قَوْلُهُ: ((فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمْمَةِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْكَسْرَةِ فَخَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فِي النَّصْبِ لِيُجْرِيَ الْفَرْعُ مُجْرِيَ الْأَصْلِ، فَكَمَا كَانَ الْجَمِيعُ الْمَذْكُورُ السَّالِمُ يُنْصَبُ كَمَا يُخَفَّضُ جَعَلُوا الْجَمِيعَ الْمَؤْنَثَ السَّالِمَ يُنْصَبُ كَمَا يُخَفَّضُ، فَقَدْ تَنَزَّلَتِ الْوَاوُ مِنْ زَلَّةِ التَّاءِ بِضَمْتِهَا وَالْيَاءِ مِنْ زَلَّةِ الْتَّاءِ بِكَسْرِتِهَا))^(٦٩)

الله الأصالة: ((ولا يجوز لك أن تقول: ريد العاقل وانت تريدين ريداً العاقل، لأنك لا تقدر ان تصرف العاقل لغير ريد، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه وإن اختالف اللفظان ولا يجمع بين الآلف واللام واللام والاضافة؛ لأنَّ الإضافة إنما ترد على شائمه بتخصيص بها وما فيه الآلف واللام قد زالت عنه الشياع بهما)).^(٤٠)

ثانياً: العام | وهذا -في ظني- ما قصده ابن أبي الربيع في أنَّ باب النداء باب تغيير لأنَّ بناء يا غلام هنا كان عارضاً للتشبيه . وهذا ما جاء في باب النداء قوله: ((يَحْلِمُ بِيَهُ حَتَّى يَنْسُمُ . مَنْ حَلَّتْ أَيْمَانُهُ يَوْمَ يُكَلَّمُ إِذَا
التشبيه بحذف التنوين في يا زيد ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما معرفة والياء عاقبت التنوين ، ولأنَّ الياء منعت الاسم من أنْ
يضاف. كما تمنعه التنوين وهي على حرف واحد وتسكن فصارت لذلك كله كالتنوين فحذفت في النداء كما يحذف
التنوين في النداء وإذا حذف التنوين في النداء بُني الاسم على الضم))^(٨١).
وهذا -في ظني- ما قصده ابن أبي الربيع في أنَّ باب النداء باب تغيير لأنَّ بناء يا غلام هنا كان عارضاً للتشبيه .

ثانياً: العامـل

حين بدأ النحاة الأوائل في تعقيد النحو لم يكن علهم مبنياً على التخمين أو الاعتباط، فقد شرعوا في عملية استقراء اللغة في ضوء جمعهم المادة اللغوية وكشف أسرارها وتحليل تركيبها النحوية، ورأوا فيما بعد أن هذه التركيب تتغير دلالاتها تبعاً لاختلاف مواقفها، ما جعلهم يصوغون القواعد النحوية في ضوء ذلك الاستقراء منذ بوادر التأليف، ومن ثم

تبين لهم أن هذه القواعد تتصل فيما بينها إتصالاً وثيقاً يصعب الأخلال به، حتى تتمكنوا من تشييد معيار لهذا الاتصال، وهو ما اسموه بـ (العامل).

فالعامل إذاً هو المعيار الذي يحصل بسببه تحديد الدلالات التركيبية في السياق النحوی، وبه یفهم اسرار التركيب، ومن ثم فهو يحصن القواعد من الاضطراب والخلل، إذا ما علمنا أن عرض النحو للعوامل إنما هو وسيلة تعليمية غرضها التيسير وتقریب تلك القواعد من اذهان الدارسين؛ ولأهمية التي ارتبطت بال نحو إرتباطاً وثيقاً نجد أنه سيطر على تفكير النحو حتى راحوا يضعونه في قوانین وأحكام نحوية سموها فلسفة العاقل^(٨٢).

وقد أصبحت العوامل مدار اختلاف بين النحوين، بعدما كانت لدى الخليل على نوعين: (عوامل لفظية، وعوامل معنوية)^(٨٣). بل هناك من ذهب إلى وجود نوع آخر وهو المتلکم نفسه^(٨٤)، إذ يمكن أن تُعدّ أفكارهم هذه تقسيراً واضحاً لحقيقة العامل وجوده. وإن صنف الباحثون بحسب نظرتهم للعامل إلى صنفين: صنفٌ يعترف بوجوده ويختلف بحقيقة، وصنفٌ لا يعترف بوجوده إطلاقاً^(٨٥) - (فهو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب)^(٨٦) أو كما يراه الرمانی ت (موجب التغيير في الكلمة عن طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)^(٨٧).

ويبدو لما ناله العامل في الدرس النحوی من المكانة والأهمية، جعلته مدار إهتمام عند النحوين، من ذلك ما له من أثر واضح في تنویب كتاب سیبویه، أو صنیع الجرجاني ت (٤٧١) في وضع مؤلفه (العوامل المثلة)، إذ جعلها في قسمين: الأول: عوامل لفظية وتنقسم إلى سماعية منها: أحد وتسعون عاماً، وقياسية: وهي سبعة عوامل. والثاني: عوامل معنوية: وعددها اثنان^(٨٨). وذهب ابو البرکات الانباري ت (٥٧٧) الى جعله على قسمين أيضاً: لفظي: وهو الأفعال ونواخ الاسماء. والآخر معنوي: وهو عاملان عند سیبویه وأكثر البصريين، الاول: الابتداء وهو عامل الرفع في المبدأ، والآخر وفوع الفعل المضارع موضع الاسم في نحو مررت برجل يكتب^(٩١).

وقال الكوفيون بعامل معنوي آخر هو النصب على الخلاف^(٩٠).

وبعد فإن إهتمام ابن ابی الربيع بالعامل النحوی يظهر واضحاً فيما ذهب اليه من أن لكل معمول عاملاً؛ لأن الإعراب أثر يجلبه العامل^(٩١).

((البسيط وهو يشتمل على بضعة عشرين باباً مدار القول فيها ما يحدّثه العامل من رفع ونصب وخفض وجذم))^(٩٢). وتمثل مظاهر إهتمامه بنظرية العامل فيما يأتي:

١- العناية بذكر العامل وتحديده إذا كان ظاهراً، من ذلك قوله في أحد مواضع الرفع للضمير المنفصل: ((أن يكون خبر المبتدأ نحو: الفارس أنت والعظيم هو؛ لأن المبتدأ لم يعمل في الخبر إلا بما عرض فيه من الابتداء، فكان الابتداء هو العامل))^(٩٣). و قوله: ((المفعول معه لا يجوز تقديمها وإن كان العامل فيه الفعل المتصرف، لا تقول: استوى والخيبة بالماء))^(٩٤).

٢- تقدير العامل إذ كان غير ظاهر من ذلك ما جاء في قوله: ((قوله سبحانه: بلاغٌ فهلْ يَهْلُكُ))^(٩٥) أي هذا بلاغٌ وقوله تعالى: ((بلْ عِبَادٌ مُكْرَمُون))^(٩٦) أي هم عباد مكرمون). وينذر أيضاً:

((يا ليث زوجك قد خدا مُقداً سيفاً ورمحاً))

أراد وحاملاً رمحًا وحذف دلالة الفعل عليه)^(٩٧).

٣- وقد ينبع إلى عدم الخلط والاشتباه في تعيين العامل، كما في قوله: ((ما زيد قائمًا لكن قاعد، لا يجوز نصب قاعد بالعاط على قائم؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه.... فهذا لا يكون إلا مرفوعاً على خبر مبتدأ مذوف تقديره لكن هو قاعد))^(٩٨).

٤- وقد يشير إلى عدم عمل العامل في الجملة وزيادته من ذلك ما جاء في زيادة (كان): ((وتوجد كان زائدة لا ترفع ولا تنصب فتقول: زيدٌ كان قائمٌ))^(٩٩).

٥- بيان تكرار العامل في بعض المسائل النحوية من ذلك قوله: ((وأما البدل فهو على تقدير تكرار العامل فيجري البدل على حكمه مع حرف النداء فتقول: يا أخانا زيدٌ ويا زيدٌ أخانا))^(١٠٠).

٦- وقد يذهب ابن ابی الربيع إلى أن هناك عاملاً معنويًّا يعمل النصب على طول الكلام يفهم هذا في قوله: ((إذا اضطر الشاعر إلى تنوين الاسم العلم المبني على الضم نحو: يا زيدُ، تَوْنَهُ، لأنَّ شبيهه بما لا ينصرف.... وهو إختيار الخليل، وأبا عمرو يختار النصب ، لأنَّه طال بالتنوين، والمنادي المطول منصوب))^(١٠١).

الخاتمة

كان ابن ابی الربيع واسع الثقافة، كثیر الإطلاع، نابغاً في الكثير من المعارف وعلوم اللغة وفروعها، يدلّنا على ذلك تصانیفه في مختلف المعارف من فقه ولغة ، وقد غمط التاريخ حقه وجهله لكثير من الأسباب .

ولم يكن ابن ابی الربيع في (المُلْخَصُ فِي ضَبْطِ قَوَانِينَ الْعَرَبِيَّةِ) متعصباً لأي من المذاهب النحوية، وإنما كان من أهل الانتخاب والاختيار والجمع بين آراء المذهبین ، وإن كان يميل إلى جانب البصريین، وفيما يخصُّ الشواهد، استشهد ابن ابی الربيع بالقرآن الكريم بشكل بارز ومستفيض في مسائل النحو واللغة، واستشهد بالقراءات القرآنية في المسائل نفسها، واستشهد أيضاً بالحديث النبوي الشريف؛ لكي ينضمَّ إلى مجموعة العلماء القائلين بالاحتجاج به، ثم إنه استشهد بكلام العرب، وكثيراً ما يبيّن أنَّ مجىء الشاهد النثري دون القياس هو ذهاب العرب إلى الاتساع فيه وهو ما أسماه بعنة كثرة الاستعمال.

الهوامش

- (١) ينظر: الصاحح (تاج اللغة والصحاح العربية) :٩٦٧/٣ ، مادة (قيس).
- (٢) الإغراب في جدل الاعراب :٤٥.
- (٣) نفسه: ٩٣.
- (٤) ينظر: الاقتراح :٧١ ، النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.
- (٥) ينظر: مدرسة البصرة التحوية: ٢٤٤ اصول اللغة والنحو ١١١-١١٠.
- (٦) ينظر: أصول التفكير النحوي ١٣.
- (٧) ابن السراج ومذهبة في النحو: ١٧.
- (٨) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، :٧٠ ، ومصادر البحث اللغوي: ١٠٨.
- (٩) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٣٨.
- (١٠) الملخص في ضبط قوانين العربية: ٦٢٢
- (١١) الملخص: ٥١٨.
- (١٢) الملخص: ٢٧٤.
- (١٣) الملخص: ٤٥١.
- (١٤) كتاب سيبويه :٣٧/١.
- (١٥) الملخص: ٢٧٩.
- (١٦) الملخص: ٢٧٥.
- (١٧) الملخص: ٤٢٨.
- (١٨) الملخص: ٣٢٥.
- (١٩) الملخص: ٥١٧.
- (٢٠) الملخص: ١٩٩. وينظر على سبيل المثال: ٣٢٧، ٢٥٣، ١٥٧... .
- (٢١) الملخص: ١٥٩-١٥٨.
- (٢٢) سورة يوسف: آية: ٣١.
- (٢٣) الملخص: ٢١٣. وينظر على سبيل المثال: ١٦٩، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٤٦، ٣٢٤، ٣٨١،
- (٢٤) سورة الملك: آية: ٢٠.
- (٢٥) سورة فاطر: آية: ٤١.
- (٢٦) سورة الانبياء: آية: ١٧.
- (٢٧) سورة يونس: آية: ٦٨.
- (٢٨) الملخص في ضبط قوانين العربية: ٢٥٠. وينظر على سبيل المثال: ١٨٠، ٢٣٩، ٢٥٤، ٣٦٥،
- (٢٩) سورة الملك: آية: ٤.
- (٣٠) الملخص: ١١٦. وينظر على سبيل المثال: ١٥٧، ٢٤٠، ٣٤٧،
- (٣١) الملخص: ٣٦٦-٣٦٧. وينظر على سبيل المثال: ١٠٢.
- (٣٢) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.
- (٣٣) الملخص: ٣٩٧-٣٩٥. وينظر على سبيل المثال: ٣٤٧.
- (٣٤) سورة يوسف: آية: ٨٥.
- (٣٥) الملخص: ٥٠٧.
- (٣٦) الملخص: ٥٢٤.
- (٣٧) الضياء: سلمة بن مسلم الصحاري ت (٥٠٠هـ)، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩٥: ٣/٢١.
- (٣٨) لسان العرب: ٤٧١/١١.
- (٣٩) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت (٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، لبنان، بيروت، مطبعة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥: ١٠٣٥.
- (٤٠) الملخص: ٤٦٧.
- (٤١) كشاف إصطلاحات الفنون: محمد أعلى بن علي التهانوي المولوي (توفي في القرن الثاني عشر الهجري، تحقيق: رفيق العجم، علي درروج، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦: ١٠٤٥).
- (٤٢) أصول التفكير النحوي: ١٠٨.
- (٤٣) النحو العربي. العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، القاهرة، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٤: ٩٠.
- (٤٤) البيان والتبيين: ابو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨: ٣/٩.

- (٤٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، لبنان- بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦: ٦٦، وينظر: نزهة الالباء في طبقات الادباء: ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: ابراهيم السامرائي، الأردن، مكتبة المنار، د. ط، د. ت: ٩٧ ، وينظر: دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة مطبوعات الكويت، د. ت: ١٥٧ .
- (٤٦) الإيضاح في علل النحو: ٦٥.
- (٤٧) الأصول: تمام حسان: ١٦٢.
- (٤٨) ينظر: ابو بكر الاندلسي وأثاره في النحو واللغة: د. نعمة رحيم العزاوي، النجف الاشرف، مطبعة الأدب، د. ط، ١٩٧٥: ٢٠٤-٢٠٣.
- (٤٩) ينظر: ابن الانباري وجهوده في النحو: د. جميل علوش، ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب، د. ت: ١٨٨.
- (٥٠) ينظر: الزجاجي ومذهبة في النحو: د. عبد الحسين علّك مبارك، مطبعة جامعة البصرة، د. ط، ١٩٨٢: ١٠٢.
- (٥١) ينظر: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ٩٩-٩٨، ١٠٤، وينظر: الزجاجي ومذهبة في النحو: ٢٩٩، وينظر: ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، ط١، ١٩٩٧: ١٢١، وينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعد، الاردن- عمان، الشروق، د. ت: ٨٢.
- (٥٢) العلة النحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين: مثنى يوسف حمادة (اطروحة دكتوراه)- كلية الاداب- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧: ١٦٩، وينظر: العلة النحوية ... تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، بغداد، مطبعة السطورة، ط١، ٢٠٠٢: ٧٠، وينظر: النحو العربي: ٤٠.
- (٥٣) ينظر كتاب التوطئة للسلوبيين (دراسة نحوية صرفية) ص: ٢٨٠.
- (٥٤) ينظر: الارقة: ١٩٦٩.
- (٥٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.
- (٥٦) الرد على النحاة: ١٣١.
- (٥٧) ينظر العلل النحوية عند ابن ابي الربيع في كتاب البسيط : محمد بن حسين بن عازب ، (رسالة ماجستير) ، جامعة ام القرى ، كلية آداب اللغة العربية: ٢٠١٤ ، ١٦: ٦١٢ .
- (٥٨) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٧٤ ، وينظر مثلاً: ١٢٥ ، ٦١٢ .
- (٥٩) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٥٨ .
- (٦٠) الملخص: ٤٧٤ .
- (٦١) الملخص: ٣٤٧ .
- (٦٢) الملخص: ٤٦٥ .
- (٦٣) الملخص: ٤٦٤ .
- (٦٤) الملخص: ٣٤٧ .
- (٦٥) الملخص: ٤٧٤ .
- (٦٦) الملخص: آية: ١.
- (٦٧) سورة الشمس: آية: ١.
- (٦٨) الملخص في ضبط قوانين العربية: ٥٣٥ .
- (٦٩) الملخص: ٢٧٩ .
- (٧٠) سورة البروج: آية: ١٣.
- (٧١) سورة الفاتحة: آية: ٥.
- (٧٢) الملخص: ١٦١ .
- (٧٣) الملخص: ٤٧٣ .
- (٧٤) الملخص: ٥٤٨ .
- (٧٥) الملخص: ١٨٦ .
- (٧٦) سورة يوسف: آية: ٨٤.
- (٧٧) سورة الزمر: آية: ٥٦.
- (٧٨) الملخص: ٤٦٤ .
- (٧٩) الملخص: ١٠٦ .
- (٨٠) الملخص: ٥٣١ .
- (٨١) الملخص: ٤٦٥ .
- (٨٢) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣: ٢٣٥ .

- (٨٣) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف عابنة، دار الفكر، ط١، ١٩٨٤، ص١٢٨: ينظر المدارس النحوية لشوقى ضيف: ٣٨.
- (٨٤) ينظر: الخصائص: ١/١٠٩-١١٠.
- (٨٥) ينظر: فلسفة المنصوبات في النحو لعربي: عائد كريم علوان الحرizi، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
- (٨٦) الايضاح في شرح المفصل: ٨٠.
- (٨٧) الحدود في النحو: للرماني ، تحقيق: د. مصطفى جواد، يوسف بعقوب ممسكتي، بغداد- دار الجمهورية، كتب التراث، د. ط، ١٩٦٩.
- (٨٨) ينظر: العوامل المثلثة: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت (٥٤٧١)، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٩، ٤٠-٣٩.
- (٨٩) ينظر: أسرار العربية: عبد الرحمن كمال الدين ابو البركات الانباري ت (٥٥٧٧)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي. د. ط، د.ت: ٦٠.
- (٩٠) ينظر: الانصاف: ١/٢٤٥.
- (٩١) ينظر: الملخص: ١٢٣.
- (٩٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٣.
- (٩٣) الملخص: ٥٩٢.
- (٩٤) الملخص: ٣٨١.
- (٩٥) سورة الاحقاف: آية: ٣٥.
- (٩٦) سورة الانبياء: آية: ٢٦.
- (٩٧) الملخص في ضبط قوانين العربية: ١٧٦.
- (٩٨) الملخص: ٣٨٠.
- (٩٩) الملخص: ٢٦٧.
- (١٠٠) الملخص: ٢٢٣.
- (١٠١) الملخص: ٤٦٠.
- (١٠٢) الملخص: ٤٦٨.

المصادر

القرآن الكريم

- ١- ابن السراج ومذهبة في النحو: د. أحمد مطر عطيه، الصحوة ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩ م.
- ٢- ابن يعيش النحوي : د. عبد الله نبهان ، اتحاد الكتاب العرب ، ط١ ، دمشق، ١٩٩٧.
- ٣- ابو بكر الاندلسي وآثاره في النحو واللغة: د. نعمة رحيم العزاوي، النجف الاشرف، مطبعة الاداب، د. ط، ١٩٧٥.
- ٤- أسرار العربية: عبد الرحمن كمال الدين ابو البركات الانباري ت (٥٥٧٧)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي. د. ط، د.ت.
- ٥- أصول التفكير النحوي: د. علي ابو المكارم، بيروت، دار القلم، ط١، ١٩٧٣.
- ٦- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣.
- ٧- الأصول- دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو، فقه اللغة، البلاغة): د. تمام حسان، القاهرة ، عالم الكتب، د. ط، ٢٠٠٠ م.
- ٨- الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦.
- ٩- الإغراب في جدل الاعراب ولمنع الادلة في أصول النحو، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ابو البركات الانباري (٥٥٧٧)، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
- ١٠- الاقتراح في علم اصول النحو: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى، القاهرة، مكتبة الاداب، ط٣، ٢٠٠٧ م.
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين: عبدالرحمن جمال الدين بن محمد الانباري (ت ٥٥٧٧)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط٤، ١٩٦١ م.
- ١٢- الايضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، لبنان- بيروت، دار الفناس، ط٦، ١٩٩٦.

- ١٣- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتاثير ، الدكتور أحمد مختار عمر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ٢٠١٩٧٦ م .
- ١٤- البيان والتبيين: ابو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٧٧، ١٩٩٨.
- ١٥- الحدود في النحو للرماني ، تحقيق: د. مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكتي، بغداد- دار الجمهورية، كتب التراث، د. ط، ١٩٦٩.
- ١٦- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة- دار الكتب المصرية، ط ٢٠١٩٥٢.
- ١٧- الدراسات اللغوية وال نحوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الارشاد، بغداد، ط ١، ١٩٧١.
- ١٨- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة مطبوعات الكويت، د. ت ١٩٨٢.
- ١٩- الضياء: سلمة بن مسلم الصحاري ت (٥٠٠ هـ)، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط ١، ١٩٩٥.
- ٢٠- العلة نحوية ... تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، بغداد، مطبعة السطور، ط ١، ٢٠٠٢.
- ٢١- العلة نحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين: مثنى يوسف حمادة (اطروحة دكتوراه)- كلية الاداب- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
- ٢٢- العلل نحوية عند ابن أبي الربيع في كتاب البسيط : محمد بن حسين بن عازب ، (رسالة ماجستير) ، جامعة ام القرى ، كلية آداب اللغة العربية ، ٢٠١٤.
- ٢٣- العوامل المئنة: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت (٤٧١ هـ)، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٩.
- ٢٤- فلسفة المتصوبات في النحو لعربي: عائد كريم علوان الحرizi، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
- ٢٥- في اصول النحو: د. سعيد الافغاني، د. ذ. مكان الطبع، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٥٧.
- ٢٦- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت (٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، لبنان، بيروت، مطبعة الرسالة، ط ٨، ٢٠٠٥ م.
- ٢٧- كتاب التوطئة للشلوبين دراسة نحوية صرفية: هاشم جعفر حسين، رسالة ماجستير، جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩ م.
- ٢٨- الكتاب لسيبوه: ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠ هـ)، مصر، بولاق، المطبعة الكبرى الاميرية، ط ١٤٣٦.
- ٢٩- كشاف إصطلاحات الفنون: محمد أعلى بن علي التهانوي المولوي (توفي في القرن الثاني عشر الهجري، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦).
- ٣٠- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأفريقي (٥٧١ هـ)، بيروت، دار صادر، ط ١٤١٤.
- ٣١- المدارس نحوية: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، د. ط، ١٩٦٨.
- ٣٢- مدرسة البصرة نحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد ، ساعدت جامعة البصرة على نشرة ، مطبع سجل العرب، ط ١، ١٩٦٨ م.
- ٣٣- المقضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة، القاهرة، لجنة احياء التراث الاسلامي، ١٩٩٤.
- ٣٤- مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي: د. جعفر نايف عباينة، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٤.
- ٣٥- الملخص في ضبط قوانين العربية: عبيد الله بن احمد بن ابي الريحان الاندلسي (٦٨٨): تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي د. ط، ١٩٨٥.
- ٣٦- النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي ، لبنان - بيروت ، دار الرائد العربي ، ط ٢٥ ، ١٩٨٦ م.
- ٣٧- النحو العربي. العلة نحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، القاهرة، دار الفكر، ط ٣، ١٩٧٤.
- ٣٨- نزهة الالباء في طبقات الادباء: ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين الانباري ت (٥٧٧ هـ)، تحقيق: ابراهيم السامرائي، الاردن، مكتبة المنار، د. ط، د. ت.
- ٣٩- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعد، الاردن- عمان، الشروق، د. ت .